توقيع عقد التأمين الصحي مع «السورية للتأمين» وندرس التأمين على الحياة

نقيب المحامين لـ«الوطن»: معلوماتنا أنه يتم إلغاء إجراءات إذاعات البحث والتوقيف والمراجعة تباعاً تنفيذاً لأحكام مرسوم العفو

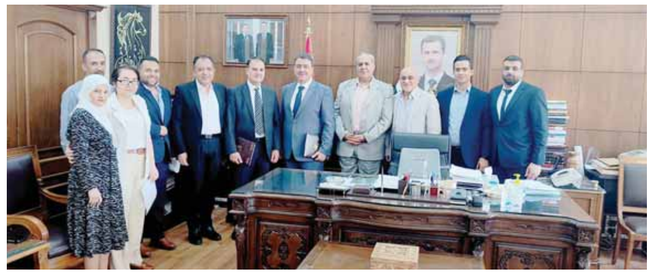

محمد منار حميجو

أكد نقيب المحامين الفراس فارس أن المعلومات المتوافرة لديه أنه يتم إلغاء إجراءات إذاعات البحث والتوقيف والمرجعة تباعاً بحق سوريين سواء في الداخل أو في الخارج وذلك تنفيذاً لأحكام مرسوم العفو رقم ٧ الخاص بالعفو عن الجرائم الإرهابية ما عدا التي أفضت إلى وفاة إنسان، مشيراً أنه يومياً ترسل قوائم إلى وزارة الداخلية تتضمن أسماء تلغى بحقها هذه الإجراءات.

وفي تصريح لـ«الوطن» توقع فارس أنه خلال فترة قريبة سيتم رفع الإجراءات عن معظم السوريين الذين يحقهم إجراءات إذاعات بحث أو توقيف أو مراجعة ما عدا الذين استثناهم مرسوم العفو.

وبين فارس أن مرسوم العفو هو مشروع لتوسيع دائرة المصالحات والتسويات بشكل أكبر وأنه جاء متمماً ومكملاً لموضوع التسويات التي أجرتها الدولة في بعض المحافظات.

وفي سياق آخر لفت فارس إلى أن النقابة وقعت عقد التأمين الصحي مع المؤسسة السورية للتأمين، مشيراً إلى أن تغطية العقد في التأمين على الحياة ومن الحرائق والتأمين على السيارات أي كل أنواع التأمين التي تغطيها المؤسسة السورية للتأمين.

وأعاد فارس أسباب التأخير في توقيع العقد إلى الغلاء والارتفاعات التي حدثت في القطاع الطبي والصحي وأجور الأطباء كما أن هناك العديد من الشركات الخاصة غايتها الربح، معرباً عن أمله أن يكون تنفيذ العقد الذي تم توقيعه مع «السورية للتأمين» على درجة عالية من الاحتراف والتقنية وتأدية الخدمات المطلوبة وأي خلل فإنه سيتم تداركه بالتعاون مع المؤسسة.

وفيما يتعلق بقرار وزارة المالية الذي تضمن أنه يحق للمحامي أن يستخدم ٣٥ بالمئة من العقار الذي يملكه مكتباً له اعتبر فارس أن هذا القرار مهم جداً وخصوصاً أن أكثر من ٤٠ بالمئة من المحامين ليس لديهم مكاتب وهم يمارسون مهنتهم من خلال منازلهم بتخصيص غرفة لذلك أو من خلال استضافة لدى زميل له وبالتالي بناء على القرار الصادر من وزارة المالية يحق للمحامي تخصيص ٣٥ بالمئة من العقار الذي يملكه مكتباً لممارسة مهنته.

وحول موضوع استيفاء ضريبة الدخل من المحامين كشف فارس أن النقابة ستجري دراسة لوضع مقترح للهيئة العامة للضرائب والرسوم حول كيفية استيفاء ضريبة الدخل من المحامين للوصول إلى أنسب الطرق لاستيفاء الضريبة بشكل عادل وسليم وبنفس الوقت لا تشكل ضغطاً على المحامي.

> ٤٠ بالمئة من المحامين ليس لديهم مكاتب منهم من يخصص غرفة في منزله مكتباً

شكاوى من نقص الخدمات في الرستن

رئيس مجلس المدينة لـ«الوطن»: ١٦ ألف نسمة من أصل ٢٠ ألفاً عادوا إلى بيوتهم وترميم ٢٥٠ منزلاً

حمص ــ نبال إبراهيم

تحدث عدد من الأهالي العائدين إلى منازلهم في مدينة الرستن بريف حمص الشمالي لـ«الوطن» عن معاناتهم من نقص الخدمات بشكل عام وخاصة فيما يتعلق بمياه الشرب والصرف الصحي على الرغم من عودتهم إلى منازلهم منذ أعوام بعد أن كانت العصابات الإرهابية قد هجرتهم منها.

وأشار المشتكون إلى ضعف الخدمات الأساسية بشكل عام في المدينة وعدم مقدرة الأهالي المادية على إعادة تأهيل منازلهم.

بدوره بين رئيس مجلس مدينة الرستن حسن محمد طيباني لـ«الوطن» أن مجلس المدينة بالتعاون مع الفعاليات الشعبية نفذ العديد من العقود والأعمال الخدمية من ترحيل للأنقاض والأتربة وإزالة الأبنية الآيلة للسقوط وفتح الشوارع وغيرها تسهيلاً لعودة الأهالي المهجرين منها بفعل المجموعات الإرهابية المسلحة، موضحاً أنه تمت إزالة نحو ١٠٠ منزل مدمر وآيل للسقوط كانت تهدد السلامة العامة بالتعاون مع الأهالي في المدينة، وتم تنفيذ مشروع ترميم للطبقة الإسفلتية في بعض شوارع المدينة وإصلاح بعض خطوط الصرف الصحي فيها.

وأشار إلى أنه تم ترحيل كمية تقدر بنحو ١٥ ألف متر مكعب من الأنقاض منذ تحرير المدينة من الإرهاب منها ٥ آلاف متر مكعب تم ترحيلها بجهود البلدية والفعاليات الشعبية و١٠ آلاف متر مكعب منها تم ترحيلها بجهود مؤسسة الإنشاءات العسكرية، لافتاً إلى أنه تم ترميم العديد من المؤسسات والدوائر الحكومية (كالمجمع التربوي والمستوصف المركزي وشعبة التجارة الداخلية وغيرها) الأمر الذي ساهم في تعافي المدينة وإعادة الحياة إليها يوماً بعد يوم وعاماً بعد عام.

وأوضح طيباني أن نسبة تنفيذ شبكة الصرف الصحي التي أعيد تأهيلها وصيانتها بالمدينة تبلغ نحو ٦٠ بالمئة ونسبة تنفيذ شبكة مياه الشرب نحو ٨٠ بالمئة ونسبة تنفيذ أعمال الشبكة الكهربائية تصل إلى نحو ٨٥ بالمئة أما شبكة الهاتف فلا تتجاوز ٤٥ بالمئة، مشيراً إلى أن الحالة الفنية لحدائق المدينة سيئة وليست مستثمرة لكونها مدمرة وجميع أشجارها قُطعت في السابق من العصابات الإرهابية وتحتاج إلى إعادة تأهيل كاملة، وبالنسبة الأرصفة فهي أيضاً مدمرة وتحتاج إلى إعادة ترميم من جديد، منوهاً إلى أن ما تم ترميمه من أرصفة هو رصيف شارع الثورة بطول ١٢٠٠ متر فقط.

وأكد أن كل الشوارع الرئيسة والفرعية في المدينة مفتوحة حالياً، وأن معظم هذه الشوارع تحتاج إلى تأهيل لاحتوائها على حفر وتشققات وغير ذلك، مبيناً أن ما تم ترميمه من شوارع المدينة لا يشكل سوى ٥ بالمئة من إجمالي عدد شوارع المدينة لعدم توفر الإمكانيات المادية لمجلس المدينة.

وبين طيباني أن عدد العائلات التي كانت قد هُجرت من المدينة بفعل العصابات الإرهابية المسلحة يزيد على ٥٠ بالمئة من إجمالي عدد عائلات المدينة بواقع نحو ٢٠ ألف نسمة، وأن ٨٠ بالمئة من إجمالي عدد العائلات المهجرة عادت إلى منازلها في المدينة بواقع نحو ١٦ ألف نسمة منذ إعادة الأمن والاستقرار إليها، فيما لا يزال ما بين ٣ و٤ بالمئة نسمة خارج المدينة ولم يعودوا إليها حتى تاريخه.

ولفت إلى أن عدد المنازل التي أعيد ترميمها عن طريق منظمة الهلال الأحمر السوري وصل إلى نحو ٢٥٠ منزلاً على امتداد المدينة، وتضمنت أعمال الترميم تركيب أبواب ونوافذ وتزويد هذه المنازل بخزانات مياه فقط، مؤكداً أن مجلس المدينة يقدم كل التسهيلات والخدمات ضمن الإمكانيات المتاحة تشجيعاً لعودة الأهالي المهجرين إلى منازلهم.

وبين طيباني أن هم ما يعوق عودة الأهالي المهجرين إلى منازلهم بالمدينة هو عدم مقدرتهم على ترميم منازلهم إضافة إلى نقص بعض الخدمات الأساسية ولاسيما فيما يتعلق بمياه الشرب، مشيراً إلى أن نقص إيرادات مجلس المدينة يعوق استكمال تنفيذ المشاريع الخدمية فيها وفروقات الأسعار وتغيرها ما بين تنظيم العقود وإعلانها تشكل فارقاً كبيراً أمام ذلك.

وأشار طيباني إلى أن حركة الحياة الزراعية جيدة بالمدينة وعادت بنسبة ٨٠ بالمئة مقارنة بالسابق، إلا أن ما يعوق عودتها بالكامل هو قلة مادة السماد، منوهاً إلى أن حركة الحياة التجارية جيدة أيضاً وعادت بنسبة تصل إلى نحو ٦٠ بالمئة.

> عودة حركة الحياة الزراعية والتجارية

«مسح سمعي» للأطفال حديثي الولادة في المشافي

عميد «العلوم الصحية» لـ«الوطن»: نهاية العام تخريج أولى دفعات الكلية باختصاص «التقويم اللغوي والكلام».. وافتتاح ٣ أقسام جديدة نوعية

فادي بك الشريف

كشف عميد كلية العلوم الصحية في جامعة دمشق الدكتور زهير مرمر في حديث خاص لـ«الوطن» عن وجود دراسة لإلزام مختلف المراكز الصحية والمشافي بضرورة إجراء «المسح السمعي» لجميع الأطفال حديثي الولادة، ضمن إجراء مهم يتخذ في سورية تحت إشراف وتبن كامل من وزارة الصحة، وبجهود من الكلية بالتعاون مع منظمة آمال للمعوقين وذلك بهدف التدخل السريع بمسألة العلاج.

وأكد مرمر أن الكشف المبكر عن وجود نقص في السمع عند الطفل، يسهم في إمكانية المعالجة، ولاسيما أن مشاكل نقص السمع كبيرة في المجتمع، وتنعكس على عدم النطق، لذا من الأهمية إجراء المسح لإظهار وجود أي مشكلة سمعية، ليصار بعدها إلى إجراء الاستقصاء الأدق والاعتماد على مختصين في السمع والأذن، معتبراً أن كل كشف مبكر لأي مرض، علاجه يكون أكبر وأسهل.

وفيما يخص مشاكل السمع عند الكبار، أكد مرمر أن هذا الأمر ناجم عن التقدم في العمر، فعلاجها على العموم يكمن «بتركيب سماعة أذنية»، كما هناك مشاكل سمعية ناجمة عن العمل ضمن مهن ووظائف تؤثر في الشخص، مبيناً أنه ضمن اختصاص «السمعيات» الذي يدرس في الكلية فإن لكل مريض نوعاً معيناً من السماعات ومستوى من التواتر المطلوب مع برمجتها ومتابعتها ومدى ارتباط الأمر بمشكلة صحية.

وفي السياق، بين الدكتور مرمر أن الكلية منذ إحداثها عام ٢٠١٨ بدأت باختصاص التقويم اللغوي والكلام الخاص بعدم سوية اللفظ، مبيناً أن تخرج الدفعة الأولى من هذا التخصص مع نهاية العام الدراسي الحالي، علماً أن معدل القبول في المفاضلة يفوق الـ٢٢٣ درجة، وبكل تخصص ٣٠ طالباً وطالبة بالسوية ولفت إلى وجود تخصص العلاج النفسي الحركي الذي يعتمد على مواءمة تنسيق التفكير مع الحركة، مبيناً أنه تم افتتاح ٣ اختصاصات جديدة القادمة تشمل «علم النفس السريري والأطراف الصناعية والأشعة» بمعدل ٣٠ طالباً لكل تخصص، مبيناً الحاجة لهذه التخصصات في المجتمع.

وحول عدد الأساتذة، أكد مرمر أن الموجود على ملاك الكلية يعتبر قليلاً، لكن هناك خطة متكاملة لتأمين أساتذة عبر مسابقة المعيدين وتم طلب ١٢ معيداً، مع وجود قسم من الأساتذة من الطب البشري والعلوم والهمك والتربية، ناهيك عن وجود اتفاقيات مع منظمة آمال للمعوقين، وإحدى الجامعات الإيرانية والاعتماد على أساتذة من الأردن، للتدريس عن بعد بالنسبة للمقررات التخصصية.

وبين عميد الكلية وجود خطة لافتتاح ٣ اختصاصات جديدة خلال السنوات القادمة تشمل «التغذية والمعالجة الفيزيائية والعلاج الوظيفي».

كما أوضح مرمر أنه افتتاح الماجستير حسب تخرج كل دفعة من التخصصات، على أن يتم افتتاح درجة الماجستير في تخصص التقويم اللغوي والكلام تزامناً مع تخرج أول دفعة، وبالتالي تفتتح درجات الماجستير بالنسبة لبقية التخصصات عند تخريج الدفعات وذلك من القسم نفسه، وهذا الأمر ينطبق على درجة الدكتوراه.

ولفت عميد الكلية إلى أن الكلية تعول على وجود ١٢ مخبراً تخصصياً خلال الفترة القادمة، مبيناً أن هناك اعتماداً حالياً على بعض المخابر بالكليات الأخرى كالعلوم والطب البشري، ذاكراً أن الكلية تضم حالياً ٨ قاعات جاهزة، ويتم تجهيز قاعات أخرى ضمن البناء المستلم حديثاً في البرامكة

ونوه باعتماد الكلية على النوع على حساب الكم بتخريج طلاب ذوي مستويات عالية يعتد عليهم في سوق العمل، مبيناً أن الكلية تضم من ٦ – ٧ مقررات في الفصل الواحد.

ولفت مرمر إلى وجود إقبال على اختصاص «العلاج والتشخيص الشعاعي» المفتتح حديثاً، علماً أن أعداد المتقدمين لهذا التخصص وصل إلى نحو ٦٠٠ طالب أجري لهم اختبار القبول قبل التفاضل على المعدل، منوها باهتمام الوزارة والجامعة بافتتاح التخصصات.

ويشترط للقبول في كلية العلوم الصحية، النجاح بفحص المقابلة الشفهية الذي يجرى في الكلية والذي يعتبر شرطاً للقبول بالمفاضلة العامة ويمكن للطالب بعد التخرج التسجيل في الدراسات العليا (ماجستير – ودكتوراه) مستقبلاً.

وحول جانب التدريب العملي، لفت إلى تعاون مختلف الجهات من وزارتي التعليم العالي والدفاع وجامعة دمشق إضافة إلى منظمة آمال للمعوقين وعدد من الجهات.

> خطة لافتتاح تخصصات «التغذية والمعالجة الفيزيائية والعلاج الوظيفي»

مدير التنمية الإدارية يحذّر من المتاجرة بـ«نوتات» المسابقة المركزية

اللاذقية– عبير سمير محمود

ظهرت خلال الأيام الماضية عملية متاجرة بأسئلة «المسابقة المركزية للتوظيف» من عدة «مصادر غير موثوقة» تدعي أنها تقدم «ملخصات ونوتات تشمل كل المطلوب لامتحان المسابقة التحريري»، ما جعل بعض المتقدمين يتساءلون عن مدى مصداقية هذه المطبوعات التي تباع بالمكتبات وعبر الإنترنت.

وذكرت إحدى المقبولات بالمسابقة في اللاذقية أنها دفعت حوالي ١٥ ألف ليرة مقابل شراء ملخصات وكتيبات من إحدى المكتبات التي تنشر إعلانات على الفيسبوك بأنها تشمل كل المطلوب لامتحان المسابقة، لتفاجأ خلال الساعات الماضية بظهور ملحق جديد لعدة مراجع تنشرها المكتبة تقول إنه يحوي أسئلة مهمة عما طرحته الوزارة من مراجع للدراسة.

وطالب أحد المتقدمين بأن تكون هناك مطبوعات ورقية صادرة عن وزارة التنمية الإدارية تباع في المحافظات بأسعار رمزية في ذات المكان الذي تقدموا به للمسابقة منعاً لاستغلال المواطنين بأسعار مرتفعة دون التأكد من مصدرها أساساً، مشيراً إلى أن النوتات والملحقات باتت باباً للمتاجرة بمصير هؤلاء المتطلعين لوظيفة هي الأمل الوحيد لهم، وفق ما ذكر.

وطالب عدد من المتقدمين هذه المكتبات بالعمل بضمير ولو لأيام فقط، قائلين إن مستقبل آلاف الشبان يتوقف على عدة أوراق كان بإمكان الوزارة أن تُصدر بهم كتيباً خاصاً للمسابقة تقول إنه المطلوب ويشمل كل ما يمكن أن يأتي في الامتحان التحريري للمتقدمين من الفئتين الأولى والثانية، لتمنع السمسرة بهذا الأمر بشكل تام.

وقد رأى أحد المتقدمين أن نشر الوزارة للمراجع المطلوب دراستها للامتحان التحريري قطع الشك باليقين لما يباع في المكتبات، ليضع لهم حداً لمن وصفهم بأصحاب النفوس الضعيفة الذين يستغلون حاجة الناس للوظيفة وينشرون نوتات منذ شهر على أنها المطلوب للامتحان من دون تأكيد مصادرهم!

ورأى عدد من المقبولين للمسابقة أن الامتحان هو آخر فرصة لهم للحصول على وظيفة، مطالبين بأن تكون الأسئلة عامة وتراعي الظروف الحالية، لكونها أول مسابقة بعد سنوات من الانتظار والآمال!

وحسب إعلانات بعض المكتبات على صفحات مواقع التواصل تتراوح أسعار المطبوعات التي يُقال إنها مطلوبة للمسابقة بين ٢٥٠٠ ليرة حتى ٧ آلاف ليرة لكل كتيب بمجموع يقارب ٢٠ ألف ليرة للمطلوب مع الملحقات التي صدرت خلال الساعات الماضية، ومنها ملحق القانون الإداري ألف ليرة، اللغة العربية ١٥٠٠ ليرة، دستور الجمهورية ١٥٠٠ ليرة، النظام الداخلي ١٥٠٠ ليرة، الوثيقة الاسترشادية ١٥٠٠ ليرة، وبعضهم يزيد تكاليف شحن في حال كان المشتري من خارج المحافظة.

وبالعودة إلى مدير التنمية الإدارية في محافظة اللاذقية مهند درويش أكد لـ«الوطن»، أن المطلوب لامتحان المسابقة هو فقط ما نشرته منصات الوزارة على مواقع التواصل الاجتماعي وصادر بشكل رسمي عن الوزارة فقط.

وأضاف درويش إن كل متقدم يستطيع طباعة المراجع المطلوبة من دون التعرض لاستغلال المكتبات ببيع ملحقات ونوتات غير معروفة المصدر، مشدداً على أن المطلوب هو فقط ما حددته الوزارة حصراً.